نائب من التحالف الوطني: لا مفر من تقسيم العراق

البزوني يرجح تطبيق فكرة بايدن.. واشتداد الصراع بين المالكي ونائبه

□ بغداد / المدى

جواد البزوني

في وقت اكد التحالف الوطني ان مستقبل العراق سيكون بتقسيمه، لم يتوقف نائب رئيس الوزراء صالح المطلك من تصعيد لهجته تجاه رئيس الحكومة نوري المالكي.

وحذر النائب عن التحالف الوطني جواد البزوني من قرب تقسيم العراق بسبب الخلافات بين الكتل السياسية.

وقال البزوني في تصريح لوكالة البغدادية نيوز :يبدو ان نائب الرئيس الاميركي جو بايدن يعرفنا اكثر منا،وان ما يجري حاليا من مشاكل سياسية تأتي منسجمة تنفيذاً لرؤيته .

واضاف: ان"الخلافات ستنتهي بتقسيم العراق شئنا ذلك أم أبينا."

وازدادت تداعيات الازمة بين رئيس الوزراء نوري المالكي ونائبه صالح المطلك والتي تفجرت بعد تصريحات ادلى بها الاخير واصفا المالكي بأنه ديكتاتور واسوأ من صدام حسين، فقد دعا القيادي بالقائمة العراقية المطلك رئيس الوزراء نوري المالكي الى التنحي، محذرا من أن مخاطر الأزمة السياسية قد تؤدي إلى صراع طائفي إقليمي أوسع وإلى تقسيم العراق.

وقال المطلك في مقابلة مع وكالة أسوشيتد برس من مكتبه بالمنطقة الخضراء في بغداد إن العنف قد يتصاعد إذا بقي المالكي بالسلطة، ودعا الكتل السياسية بالبرلمان للتصويت على حجب الثقة عنه، مؤكدا أنه "كلما طال بقاء المالكي في السلطة زاد احتمال تقسيم العراق".

وأضاف "المنطقة بأسرها سوف تدفع ثمن الفوضى التي قد تحدث في العراق" في حال استمرار الأزمة السياسية واحتفاظ المالكي بالسلطة، متهما إيران بالضلوع بهذه الأزمة من خلال الضغط لبقاء رئيس الحكومة.

وأكد المطلك أن الكرد يزدادون اقتناعا بخطأ مواصلة دعم حكومة المالكي، وربما يقاطعون البرلمان في سعي للضغط على الحكومة.

وقام المطلك بالإضافة لقادة القائمة العراقية فضلا عن بعض مساعدي المالكي برحلات مكوكية بين بغداد والمنطقة الكردية للحصول على دعم لحل الأزمة في الأسابيع الأخيرة.

وردا على تصريحات المطلك، قال علي الموسوي المتحدث باسم المالكي إنها "لا تستحق الرد" معتبرا أن "المطلك الآن خارج اللعبة السياسية، ومن الطبيعي أن يدلي بهذه التعليقات ضد الحكومة العراقية"

الى ذلك، أعلن نائب عن القائمة العراقية توجه قائمته بالتحرك نحو بعض الكتل السياسية لسحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي في حال فشل المؤتمر الوطني .

وقال النائب خالد العلواني ان "العراقية ستتحرك وتتجه نحو بعض الكتل السياسية كالتحالف الكردستاني والمجلس الاعلى الاسلامي وكتلة الاحرار النيابية لسحب الثقة عن المالكي اذا فشل المؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني او لم يخرج بنتائج تحل فيها المشاكل والملفات العالقة ".

وأضاف ان " المؤتمر الوطني سيكون هو الفيصل مابين الكتل السياسية للخروج من الأزمة الراهنة وان فشله سيجعلنا امام خيارين الاول اجراء انتخابات تشريعية مبكرة والاخر المطالبة بسحب الثقة عن المالكي وارى ان الأمر الثاني هو الأقرب لكون الكرد اقروا واعلنوا انهم لن يشتركوا بحكومة يهمش بها مكون من مكونات الشعب العراقي المتمثل بالقائمة العراقية وهذا ما سيسهل مهمة سحب الثقة عن رئيس الوزراء داخل مجلس النواب ".

وأشار العلواني الى ان " التيار الصدري بات هو ايضا هو الاقرب الى العراقية من دولة القانون كون الأخير أبرز عصائب أهل الحق كمنافس للتيار لاسيما بعد اعلانها الانضمام الى العملية السياسية ضمن مشروع المصالحة الوطنية الذي ترعاه الحكومة برئاسة المالكي ".

التحالف الوطني في اخر اجتماعاته.. (ارشيف)

يذكر ان رئيس الجمهورية جلال طالباني قد دعا الكتل السياسية الى مؤتمر وطني لحلحلة الخلافات بين الكتل السياسية ومن المؤمل ان يتم عقد هذا المؤتمر في نهاية الشهر الجاري بالعاصمة بغداد غير ان بعض الساسة توقعوا تأجيل هذا المؤتمر الى إشعار اخر.

وتشهد العملية السياسية والعلاقة بين الكتل تأزما واضحاً بسبب استمرار الخلافات السياسية بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية خاصة فيما يتعلق بقضية اصدار مذكرة الاعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية المطلوب للقضاء طارق الهاشمي وطلب رئيس الوزراء سحب الثقة عن نابه صالح المطلك بالاضافة الى اتهامات العراقية لدولة القانون بالتنصل عن تنفيذ مبادرة اربيل التي تتضمن تحقيق الشراكة في ادارة الدولة وصنع القرار وتسمية الوزراء الامنين وتشكيل مجلس السياسيات الإستراتيجي وعدم تحقيق التوازن في مؤسسات الدولة بين مكونات الشعب .حسب اراء نواب القائمة العراقية .

وتفاقمت الازمة بين العراقية ودولة القانون إثر صدور مذكرة القاء القبض في ١٧ من كانون الثاني الماضي على نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بعد اعترافات عرضت على شاشة التلفزيون لرجال حمايته بالتورط في عمليات ارهابية باوامر منه ، وبدوره توجه الهاشمي الى اقليم كردستان ، نافياً الاتهامات الموجهة إليه واعلن استعداده للمثول امام القضاء بشرط ان يكون ذلك في الاقليم وسبق ذلك تعليق حضور العراقية في مجلسي النواب والوزراء.

التركمان يلوحون بالانسحاب من القائمة العراقية

الكتلة حذرت علاوي من محاسبة وزيرها

□ بغداد / المدى

هددت الجبهة التركمانية في القائمة العراقية،أول أمس الجمعة، باتخاذ موقف من القائمة في حال شملت إجراءاتها محاسبة ممثلهم في مجلس الوزراء، لافتة إلى أن العراقية عليها محاسبة سبعة وزراء حضروا جلسات المجلس بضمنهم وزراء الدفاع والزراعة والاتصالات.

وقال النائب التركماني عن القائمة العراقية حسن اوزمان البياتي في تصريحات صحفية إن "وزير الدولة لشؤون المحافظات طورهان المفتي كان مضطرا لحضور جلسة مجلس الوزراء المقبلة لأن المكون التركماني يمثل الآن من خلال هذا الوزير"، مهددا بـ"اتخاذ الجبهة التركمانية في مجلس النواب موقفا ضد القائمة العراقية في حال أية إجراءات تتخذها وتمس المفتي".

وأضاف البياتي أن "موقف الجبهة التركمانية واضح ونريد أن نكون حاضرين في مجلس الوزراء لأن هناك قضايا مهمة تخص المكون التركماني ولا يمكن أن نترك هذه القضايا لمن يعبث بها ومنها قضية المادة ١٤٠ التي لا يمكن أن نتغيب عنها لأنها حقوق التركمان".

وأكد البياتي أن "الذين حضروا جلسات مجلس الوزراء من القائمة العراقية هم خمسة وزراء إضافة إلى وزيرين لم يبينوا أنهم قاطعوا الجلسات إنما أعلنوا أنهم مجازون وهما وزير الاتصالات محمد علاوي ووزير الزراعة عز الدين الدولة وكان على رؤساء كتلهم وهما إياد علاوي وأسامة النجيفي أن يعلنا موقفهما بشكل رسمي وواضح، فضلا عن حضور وزير الدفاع وكالة سعدون الدليمي".

ولفت إلى أن "العراقية لو أرادت اتخاذ إجراء فعليها أن تتخذه ضد سبعة وزراء"، حسب قوله.

وكان ثلاثة من وزراء القائمة العراقية قد شاركوا في جلسة مجلس الوزراء التي عقدت، في العاشر من كانون الثاني الحالي، برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي، في خروج على قرار القائمة، التي سبق أن فصلت ستة من نوابها، كسروا قرارها بتعليق جلسات نوابها والبالغ عددهم ٨١ نائبًا من مجموع ٣٢٥ في جلسات مجلس النواب.

والوزراء الثلاثة ينتمون إلى كتلة الحل برئاسة جمال الكربولي ضمن تشكيلات العراقية، وهم وزراء الكهرباء كريم عفتان، والصناعة أحمد ناصر الكربولي، ووزير الدولة لشؤون المحافظات طورهان المفتي.

واعتبر النائب عن القائمة العراقية نبيل حربو، أمس الاول، أن حضور وزراء القائمة جلسات مجلس الوزراء قبل يومين بمثابة إعلان عن ابتعادهم عن العراقية، مرجحا أن القائمة ستتخذ قرارا الأسبوع المقبل بفصل هؤلاء الوزراء عن القائمة.

وكانت النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني أكدت، في السابع من كانون الثاني الحالي، أن القائمة ستفصل أي وزير أو نائب يخالف قرار مقاطعة جلسات مجلسي الوزراء والنواب، وفي حين استبعدت الوصول إلى حلول قبل موعد انعقاد جلسة مجلس الوزراء المقبلة، أشارت إلى أن مقاطعتها ستستمر حتى تنفيذ مطالبها.

وبدأت القائمة العراقية بزعامة رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، في (١٧ من كانون الأول الماضي)، مقاطعة جلسات مجلس النواب احتجاجا على ما وصفته بـ"التهميش السياسي"، فيما أعلن نائب رئيس الوزراء والقيادي في القائمة صالح المطلك، بعد يومين، أن العراقية الذي تشغل ثمانية مقاعد وزارية في الحكومة المؤلفة من ٣١ وزيرا، قررت مقاطعة جلسات مجلس الوزراء.

وسبق أن أعلنت القائمة العراقية، في (٧ كانون الثاني الحالي) عن استبعادها ستة من نوابها لحضورهم جلسات مجلس النواب وهم عبد الرحمن اللويزي، وأحمد عبد الله الجبوري، وجمعة المتيوتي، ومحمد الكربولي، وكامل الدليمي، وقيس شذر، فيما أكد القيادي في القائمة حامد المطلك أن قرار استبعاد هؤلاء اتخذ بشكل جماعي من قبل قيادات وأعضاء العراقية لخرقهم قرار مقاطعة مجلسي الوزراء والنواب، فيما هدد الأعضاء غير الملتزمين باتخاذ إجراءات ضدهم.

وسبق أن أعلن النواب عبد الرحمن اللويزي وجمعة إبراهيم خضر وأحمد الجبوري، في الخامس من كانون الثاني الحالي، عن تشكيل كتلة وطنيون داخل القائمة بسبب سياسة قادتها التي انحرفت عن المشروع الوطني حسب تعبيرهم، وفي حين قرروا العودة إلى جلسات مجلس النواب، أكدوا أن العديد من نواب العراقية سينضمون للكتلة الجديدة.

انشقاق في النزاهة النيابية.. نصيف تطلب بإبعادها عن اللجنة

□ بغداد / المدى

يبدو ان ظاهرة الانشقاقات تحولت الى اللجان البرلمانية، اذ تقول مصادر ان لجنة النزاهة البرلمانية تتعرض الى تصدعات كثيرة بسبب اختلافات وجهات النظر بين اعضائها في طبيعة الملفات المعروضة امامها فضلا عن خضوعهم الى قادة الكتل التي ينتمون اليها مما جعل ملاحقة الفساد صعبة بحكم طبيعة المحاصصة التي تعيشها العملية السياسية.

وفي تطور لاحق كشفت عضو لجنة النزاهة النائبة عالية نصيف عن انسحابها من لجنة النزاهة، عازية ذلك إلى عدم قدرتها على التماشي مع أمور تحصل في اللجنة دون أن تكشف عن طبيعتها.

وقالت نصيف في تصريحات صحفية امس "قدمت طلبا الى رئاسة البرلمان بنقلي من لجنة النزاهة الى اللجنة القانونية وذلك لانني رأيت امورا في لجنة النزاهة لا استطيع شخصيا التماشي معها".

وكان مصدر في مجلس النواب قد ذكر اليوم ان "النائبة عالية نصيف انسحبت من لجنة النزاهة النيابية لعدم نزاهتها ولابتزازها للتنفيذيين وقد صدر قرار بان تنتقل للجنة القانونية ويكون بديلها في لجنة النزاهة النائب احمد العريبي".

واضاف المصدر ان "لجنة النزاهة النيابية تبتز التنفيذيين وخاصة رئيس اللجنة بهاء الاعرجي والنائبين شروان الوائلي والنائب جواد الشهيلي".

وأشار المصدر ان "هناك امتعاضا من رئاسة المجلس من لجنة النزاهة والعمل يجري لإبدال رئاسة اللجنة وبعض الاعضاء في اللجنة لفسادهم وابتزازهم للحكومة.

وكانت اللجنة النزاهة قد وصفت الفساد الاداري بانه الاكبر في تاريخ العراق متهمة الاطراف السياسية بالوقوف وراء عدم الحد من هذه الظاهرة.وقال عضو اللجنة طلال الزوبعي ان اسباب معاناة الشعب الفساد الإداري والمالي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ العراق مبينا ان الخلافات السياسية شلت بدورها الأوضاع الاقتصادية والأمنية.

واضاف الزوبعي في تصريحات صحيفة نشرتها (المدى) امس " ان معاناة العراقيين تتصاعد يوما بعد آخر وحياتهم تزداد صعوبة في ظل الظروف التي يعيشونها من الحرمان وسوء الخدمات داعياً جميع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع مدني الى العمل على تخفيف ورفع المعاناة عن المواطن العراقي الذي باتت تظهره استطلاعات الرأي بأنه يمثل أعلى نسبة من المعذبين بين مواطني الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".

ودعا الزوبعي الساسة العراقيين الى الانتقال من مرحلة تشخيص المعاناة للعمل على بيئة صالحة وصحية بين السياسيين ومن ثم توطيد العلاقة مع المواطن.

يذكر ان عضو اللجنة شيروان الوائلي والنائب عن التحالف الوطني قال في وقت سابق ان اخطر ما يواجه النزاهة يتمثل في آليات مكافحة الفساد من حيث التشريع وتقديم الدعم اللوجستي للجهات المختصة بمكافحة الفساد. واضاف الوائلي ان الفساد السياسي والحمايات الحزبية للمفسدين، عرقلت عمل هيئات النزاهة وساهمت بانتشار الفساد في مفاصل الدولة. وبشأن موضوع المؤتمر الوطني المزمع عقده لحل الازمة السياسية الحالية قال الوائلي: من المؤكد اننا بحاجة الى اية مبادرة وطنية ولكن مفتاح الحل لكل مشاكلنا السياسية في العراق يكمن في الدخول من بوابة الدستور والاحتكام اليه واحترامه من قبل جميع الاطراف.

بغداد تطوي مشاكلها مع الكويت في سلة واحدة

□ بغداد / المدى

اتهمت لجنة الخارجية النيابية، الكويت بعدم تعاونها في حل الملفات العالقة بين البلدين، مؤكدة سعي الحكومة لحل المشاكل مع الكويت عبر سلة واحدة.

ونقلت وكالة انباء كل العراق عن عضو اللجنة آلاء طالباني قولها " بحسب لقائنا الأخير في لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان مع وكيل وزارة الخارجية محمد الحاج حمود وعدد من مستشاري الوزارة عرفنا وبحسب الوفد تبين لنا ان الجانب الكويتي غير متعاون في حل القضايا العالقة المتبقية بين العراق والكويت حتى انه لا يرغب بحلها وإغلاق هذه الملفات ".

وأضافت ان " الوفد الوزاري ابلغنا بان العراق لم يعد تحت طائلة بند الفصل السابع في مجلس الامن الدولي لانه صدرت عدة قرارات وهناك جوانب استجاب لها العراق والتزم بها ونفذها مثل قضية الديون الدولية واسلحة الدمار الشامل وملف النفط مقابل الغذاء وان الملف الوحيد المتبقي المتعلق بالكويت وحتى هذا حصل به تقدم بعضها تحتاج الى تسويات عبر القرار السياسي الذي لا تستطيع البت به وزارة الخارجية او أي مؤسسة حكومية اخرى ".

وتابعت ان " من بين الملفات التي هي بحاجة الى هذه القرار السياسي هي الحدود البرية والمائية المشتركة والتعويضات جراء غزو النظام السابق للكويت وميناء مبارك بالاضافة الى ان ملف المفقودين ورفات الكويتيين استجاب لها العراق كثيراً " مشيرا الى " سعي الحكومة العراقية في مجلس الوزراء ووزارة الخارجية حل الملفات العالقة المتبقية مع الكويت عبر صفقة واحدة لإغلاقه بشكل كامل ونهائي ".

ويخضع العراق منذ عام ١٩٩٠ الى البند السابع في ميثاق الامم المتحدة بموجب قرار لمجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة بسبب اجتياح النظام السابق للكويت في ذلك العام وما يزال العراق تحت طائلته بسبب بقاء بعض الملفات العالقة بين البلدين مثل رفات الأسرى والمفقودين الكويتيين في العراق ، والأرشيف الكويتي والتعويضات النفطية وحرق الآبار النفطية بالاضافة الى تجميد ارصدة العراق المالية في البنوك العالمية لدفع تعويضات للمتضررين من الاجتياح .

وفي سياق متصل نفى ائتلاف دولة القانون تراجع دولة الكويت عن دعوة رئيس الوزراء نوري المالكي لزيارتها.

استقبال رئيس الوزراء الكويتي في بغداد.. (ارشيف)

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون إحسان العوادي انه ليس"هناك تراجع من قبل الكويت بشأن دعوة رئيس الوزراء نوري المالكي."

واشار الى ان"هناك دعوتين قدمتا من قبل الكويت للحكومة العراقية، مؤكداً ان العلاقات جيدة وتسير بطور التهدئة و باتجاه حل الخلافات على طاولة الحوار."

وكانت الحكومة الكويتية،قد"أعلنت عن تأجيل زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي بسبب انشغالها بالانتخابات العامة."

وقال نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي صباح خالد الحمد الصباح إن رئيس الوزراء الكويتي جابر مبارك الحمد الصباح اتصل هاتفياً برئيس الوزراء العراقي نوري المالكي وابلغه بتأجيل زيارته إلى الكويت بسبب انشغال الحكومة بالانتخابات العامة".

ومن جانبها، أعلنت مستشارة رئيس الوزراء مريم الريس ان نوري المالكي سيزور الكويت الشهر المقبل ، مشيرة الى ان قضية ميناء مبارك من اهم الملفات التي ستطرح خلال الزيارة.

وقالت الريس ،ان "رئيس الوزراء الكويتي وعد المالكي بأن الزيارة ستكون فاعلة وستحل جميع القضايا العالقة بين البلدين ".

واضافت ان "ميناء مبارك وميناء الفاو سيكونان اهم المحاور التي سيناقشها رئيس الوزراء في زيارته ، فضلا عن موضوع الديون المترتبة على العراق" ، مؤكدة على ان "هناك تطمينات قد اعلنتها الحكومة الكويتية في بحث خروج العراق من طائلة الفصل السابع" .